

## اتفاقية تسويق غير حصرية

تاريخ الإبرام: 2025/12/08 الموافق 19 جمادى الآخرة 1447 هـ

بين كل من:

**الطرف الأول:** شركة الرمز للعقارات، سجل تجاري رقم (1010488618)، ومقرها الرئيسي في مدينة الرياض، ويمثلها في هذا الاتفاق السيد/ سلطان جبر الجبر، البريد الإلكتروني: Broker@alramzre.com ويشار إليها لاحقًا بـ **الشركة أو الطرف الأول**.

**الطرف الثاني:** السيد / محمد الشمراني، هوية وطنية رقم / 1089559395، جوال رقم / 0553229411، البريد الإلكتروني / mknnon.co@gmail.com، ويشار إليه لاحقًا بـ **المسوق أو الطرف الثاني**.

ولما تلاقى رغبة أطراف الاتفاقية في تعيين الطرف الثاني في تسويق بعض مشاريع الطرف الأول، ورغبة من الشركة في تمكينه من ذلك وفقًا لشروط واضحة تضمن حقوق الطرفين، فقد تم الاتفاق على ما يلي:

### البند الأول: موضوع الاتفاقية

يقوم المسوق بتسويق مشاريع شركة الرمز للعقارات، باستخدام الوسائل التسويقية التي يراها مدير العلاقة مناسبة، مثل (وسائل التواصل، الشبكات الشخصية، الإعلانات الإلكترونية)، دون تمثيل رسمي أو صلاحية قانونية باسم الشركة.

### البند الثاني: صفة الاتفاقية

- هذه الاتفاقية غير حصرية، وبحق للشركة التعاقد مع مسوقين آخرين دون إشعار الطرف الثاني.
- لا يحق للمسوق إبرام عقود أو تقديم وعود أو تسعيرات أو شروط نيابة عن الشركة، إلا حسب ما يتم تزويده من معلومات من مدير العلاقة المعين من الطرف الأول.
- لا يترتب على هذه الاتفاقية أي شراكة تسويقية أو غيرها من الشراكات أو أي تمثيل رسمي غير المنصوص عليه في هذه الاتفاقية أو أي كتابات بين أطرافها.
- يقر المسوق بأن هذا الاتفاق لا يمنحه أي صلاحية للتفاوض أو إبرام العقود، ولا يُعتبر ممثلًا قانونيًا عن الشركة.

## البند الثالث: العمولة وآلية الاستحقاق

- تصرف للطرف الثاني العمولة وفق ما هو منصوص عليه في ملحق العقد.
- يتفق أطراف هذا العقد على أن الملاحق تتغير في كل مشروع يتم الاتفاق عليه على حدة، ويلتزم المسوق بالنسبة المحددة من الطرف الأول لعملية التسويق، ويعلم كامل العلم أن الحد الأقصى هو النسبة المحددة في الملحق.

### يشترط لاستحقاق العمولة ما يلي:

- أن يتم توثيق الإحالة من قبل المسوق قبل تواصل العميل مباشرة مع الشركة.
- أن تتم الصفقة وتُستلم المبلغ من العميل.
- أن تُرسل الإحالة عبر رابط المسوق المعتمد.
- لا تُدفع العمولة إلا بعد إفراغ العقار للعميل.
- **سقف العمولة:** لا تتجاوز العمولة مبلغ **50,000** ريال سعودي عن كل شقة أو دور أو فلة، ما لم يتم الاتفاق كتابيًا على خلاف ذلك، وتُدفع العمولة خلال مدة لا تتجاوز **14 يوم عمل** من استلام المبلغ من المشتري.

## البند الرابع: المسؤوليات والقيود ومدير العلاقة

- يتحمل المسوق مسؤولية جميع التكاليف المتعلقة بوسائله التسويقية، ولا تتحمل الشركة أي مصاريف أو التزامات تجاه ذلك.
- يلتزم المسوق باستخدام المواد التسويقية والمعلومات المحدثة فقط والصادرة من مدير العلاقة.
- في حال تقديم معلومات غير دقيقة أو مضللة للعملاء، تحتفظ الشركة بحق إنهاء الاتفاق فورًا دون أي التزام مالي.
- يقر المسوق بأن الاتفاق لا ينشئ حقوقًا أو التزامات نظامية تجاه الشركة سوى المذكور بناءً على شروط الاتفاقية.
- يقر المسوق بالتواصل مع مدير العلاقة عبر البريد الإلكتروني: [Broker@alramzre.com](mailto:Broker@alramzre.com).

## البند الخامس: السمعة والامتثال

- يلتزم المسوق باتباع أساليب تسويق مهنية لا تضر بسمعة الشركة أو مشاريعها.
- في حال ارتكاب المسوق أي مخالفة تنظيمية، أو تقديم وعود غير نظامية، أو استخدام أساليب تسويق غير لائقة، يتحمل كامل المسؤولية دون أي تبعية على الشركة.

## البند السادس: مدة الاتفاقية وإنهاؤها

- تسري هذه الاتفاقية لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ توقيعها، وتنتهي تلقائيًا ما لم يتم تجديدها باتفاق كتابي بين الطرفين.
- يحق لأي طرف إنهاء الاتفاقية خلال مدة سريانها بإشعار كتابي يوجه للطرف الآخر قبل (5) أيام عمل على الأقل، دون أن يترتب على ذلك أي التزامات مالية، مع حفظ حق المسوق في أي عمولات مستحقة عن إحالات موثقة قبل تاريخ الإنهاء.

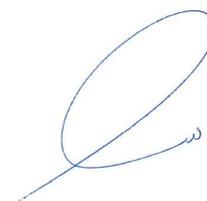
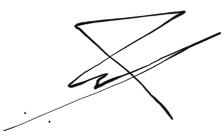
## البند السابع: السرية

يتعهد المسوق بالحفاظ على سرية كافة المعلومات المتعلقة بالشركة ومشاريعها، ولا يحق له استخدامها خارج نطاق التسويق المصرح به.

## البند الثامن: أحكام عامة

- تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة المملكة العربية السعودية، وتُحل أي خلافات بين الطرفين أمام **المركز السعودي للتحكيم** بمدينة الرياض.
- اتفق الطرفان أن هذه الاتفاقية لا تمثل أي التزام على الطرف الأول إلا في حدود العمولات المنصوص عليها، ولا تعتبر عقد عمل أو أي عقد آخر.
- اتفق الطرفان على أنه في حالة إنهاء أو انتهاء العقد أن يبرئ ضمناً كل طرف الآخر خلال ثلاثين يومًا بعد انتهاء العلاقة التعاقدية.
- يقر المسوق أن الرقم الوارد في صدر هذه الاتفاقية هو عائد له وأن أي رسالة من الطرف الأول يعتبر قد بُلِّغ بها رسميًا، وفي حال تغيير رقم الجوال يلتزم بإبلاغ الطرف الأول خطيًا.

## التوقيعات

الطرف الأول (الشركة)	الطرف الثاني (المسوق)
الاسم: سلطان بن جبر الجبر	الاسم: محمد الشمراني
	
التوقيع:	التوقيع: التاريخ: 2025/12/08